

Distr.: General
20 February 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية
الدورة الثانية عشرة

نيويورك، ٢٠ - ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*

الأعمال المقبلة للمنتدى الدائم، بما في ذلك
المسائل التي يُعنى بها المجلس الاقتصادي
والاجتماعي والمسائل الناشئة

دراسة بشأن إنهاء الاستعمار في منطقة المحيط الهادئ

مذكرة من الأمانة العامة

عملاً بقرار اتخذته المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في دورته الحادية عشرة (انظر الوثيقة E/2012/43، الفقرة ١١٠)، قام فالين توكي، عضو المنتدى، بإجراء دراسة بشأن إنهاء الاستعمار في منطقة المحيط الهادئ، وتقدم الدراسة في هذه الوثيقة إلى المنتدى في دورته الثانية عشرة.

* E/C.19/2013/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

110313 110313 13-23847 (A)



دراسة بشأن إنهاء الاستعمار في منطقة المحيط الهادئ^(١)

أولاً - مقدمة

١ - اعترافاً بالأثر السلبي للاستعمار ومبدأ الاكتشاف على الشعوب الأصلية ومجتمعاتها، عقد المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية حلقة نقاش خلال دورته الحادية عشرة بعنوان "مبدأ الاكتشاف: أثره الدائم على الشعوب الأصلية والحق في الجبر عن الغزوات الماضية (المادتان ٢٨ و ٣٧ من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية)". وجرت مناقشة مستفيضة لهذا المبدأ وتطوره عبر التاريخ وآثاره في الماضي والحاضر، إضافة إلى الطرق التي أثر وما زال يؤثر بها على الشعوب الأصلية والعلاقة بين الحكومات والشعوب الأصلية. ولا شك أن المبدأ كان له أثر ضار على جميع الشعوب الأصلية. فقد كان تطبيقه وسيلة لتغريب الشعوب الأصلية عن أراضيها ومواردها وثقافتها، وهي عملية لا تزال مستمرة إلى اليوم في أشكال مختلفة.

٢ - وأشار المنتدى الدائم في دورته الحادية عشرة إلى الفقرة الرابعة من ديباجة إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، التي تؤكد أن جميع المذاهب والسياسات والممارسات التي تستند أو تدعو إلى تفوق شعوب أو أفراد على أساس الأصل القومي أو الاختلاف العنصري أو الديني أو العرقي أو الثقافي مذاهب وسياسات وممارسات عنصرية وزائفة علمياً وباطلة قانوناً ومدانة أخلاقياً وظالمة اجتماعياً. وقد لجأ المستعمر في مختلف أنحاء العالم إلى تبرير قانوني وسياسي، مثل مبدأ الاكتشاف أو مبدأ الهيمنة أو "الغزو" أو "الاكتشاف" أو الأرض المشاع أو مبدأ الامتياز الملكي، لتجريد الشعوب الأصلية من أراضيها وحرمانها من حقوقها الشرعية وإلغاء هذه الحقوق. وفي حين رُوِّج لهذه المبادئ الشائنة على أنها تخول سلطة حيازة أراضي الشعوب الأصلية وأقاليمها، فقد تضمنت هذه المبادئ افتراضات أعم أصبحت أساساً لتأكيد السلطة والسيطرة على حياة الشعوب الأصلية وأراضيها وأقاليمها ومواردها. وصوّر المستعمر الشعوب الأصلية على أنها "متوحشة" و "همجية" و "متخلفة" و "منحطة وغير متحضرة"، مستغلاً هذه الصور لإخضاع الشعوب الأصلية والسيطرة عليها وعلى أراضيها وأقاليمها ومواردها واستغلالها (انظر الوثيقة E/2012/43، الفقرة ٤).

٣ - ونظراً للآثار الضارة للاستعمار ومبدأ الاكتشاف على الشعوب الأصلية، إضافة إلى دعوة المنتدى الدائم الدول إلى نبد اتخاذ هذه المبادئ أساساً لإنكار حقوق الإنسان الواجبة

(١) يود الكاتب أن يشكر جوشوا كوبر على إسهامه في هذه الدراسة.

للشعوب الأصلية، تتضمن هذه الدراسة دراسات حالات إفرادية تسلط الضوء على توق الشعوب الأصلية في منطقة المحيط الهادئ إلى التمتع بحق تقرير المصير وإنهاء الاستعمار. وتبحث الدراسة في أهم الصلات بين مبدأ الاكتشاف وعملية الاستعمار التي جرت بالتنسيق بين البلدان والكنائس والشركات التجارية. وتبين الدراسة أيضاً المبادرات التي اتخذتها الشعوب الأصلية لتنسيق الحملات الرامية إلى إنهاء الاستعمار بالاستناد إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ثانياً - اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار

٤ - في إطار الجهود الرامية إلى تسريع وتيرة إنهاء الاستعمار، اعتمدت الجمعية العامة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في قرارها ١٥١٤ (د-١٥) في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠. وتعترف المادة ١ من هذا الإعلان بأنه لا ينبغي إخضاع الشعوب للسيطرة والاستغلال، وتنص المادة ٢ على أن لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، وأن لها بمقتضى هذا الحق أن تقرر بحرية وضعها السياسي وتسعى بحرية لتحقيق إنمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وتنص المادة ٥ من الإعلان على ما يلي:

يُصار إلى اتخاذ التدابير الفورية اللازمة في الأقاليم المشمولة بالوصاية أو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، أو جميع الأقاليم الأخرى التي لم تنل استقلالها، لنقل جميع السلطات إلى شعوب تلك الأقاليم، دون قيد أو شرط، ووفقاً لإرادتها ورغبتها المعرب عنهما بحرية، دون تمييز بسبب العرق أو المعتقد أو اللون، لتمكينها من التمتع بالاستقلال والحرية التامين.

٥ - وفي عام ١٩٦١، أنشأت الجمعية العامة للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بهدف مراقبة تنفيذ الإعلان. واللجنة كيان تابع للأمم المتحدة معني خصيصاً بقضية إنهاء الاستعمار وتستعرض سنوياً قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي ينطبق عليها الإعلان وتقدم توصيات بشأن تنفيذه.

٦ - وأعدت قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أول مرة في عام ١٩٤٦ (انظر الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة) وفي عام ١٩٦٠ وضعت الجمعية العامة في قرارها ١٥٤١ (د-١٥) مجموعة من المعايير لتحديد ما إذا كان ينبغي اعتبار إقليم ما غير متمتع بالحكم الذاتي ووضعه على القائمة. وأحد هذه المعايير الاثني عشر هو ما إذا كان من المعروف أن الإقليم من نوع الأقاليم المستعمرة وما إذا كان منفصلاً جغرافياً عن البلد الذي يتولى إدارته وتميزاً عنه من الناحية الإثنية أو الثقافية أو كليهما. وأخذت في

الاعتبار أيضا عناصر إضافية مثل ما إذا كان الإقليم يؤدي وظائفه الإدارية أو السياسية أو القضائية أو الاقتصادية أو التاريخية.

٧ - وإذا ثبت أن العلاقة بين الدولة والإقليم محففة في حق الإقليم أو تجعله في وضع التبعية للدولة، عُد ذلك مستوفياً المعايير اللازمة لإدراج الإقليم في القائمة. وهناك معايير أخرى تحدد ثلاثة أوضاع يتمتع فيها الإقليم بالحكم الذاتي: صيرورته دولة مستقلة ذات سيادة؛ أو دخوله الحر في رابطة مع دولة مستقلة؛ أو الاندماج مع دولة مستقلة.

٨ - واستكملت الجمعية العامة هذه القائمة بناء على توصيات اللجنة الخاصة. وفي بعض الحالات، تقوم الدولة التي تدير الإقليم بسحب الإقليم من القائمة بشكل انفرادي أو بتصويت من الجمعية العامة.

٩ - وفي عام ١٩٨٨، رأت الجمعية العامة، في قرارها ٤٦/٤٣، أنه يجب على الأمم المتحدة مواصلة أداء دور فعال في عملية تقرير المصير والاستقلال، وتكثيف جهودها الرامية إلى نشر المعلومات المتعلقة بإنهاء الاستعمار على أوسع نطاق ممكن بغية زيادة تعبئة الرأي العام الدولي لتأييد الإنهاء التام للاستعمار. وأعلنت الجمعية العامة، في قرارها ٤٧/٤٣، الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ العقد الدولي للقضاء على الاستعمار. وفي عام ١٩٩١، أعلنت في قرارها ٤٦/١٨١ أن الهدف النهائي للعقد الدولي هو ضمان حرية ممارسة حق تقرير المصير لكل واحد من الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي. واعتمدت خطة عمل محددة للمضي قدما في تحقيق هذا الهدف.

١٠ - وفي عام ٢٠٠٠، أعلنت الأمم المتحدة في قرارها ٥٥/٤٦، الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ عقدا دوليا ثانيا للقضاء على الاستعمار، ووضعت في اعتبارها التأييد الذي حظي به الاقتراح الداعي إلى إعلان عقد جديد للقضاء على الاستعمار من جانب المشاركين في حلقة دراسية إقليمية للمحيط الهادئ نظمتها اللجنة الخاصة لاستعراض الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

١١ - وفي عام ٢٠١٠، أعلنت الجمعية العامة، في قرارها ٦٥/١١٩، الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ عقدا دوليا ثالثا للقضاء على الاستعمار، ووضعت في اعتبارها أن المشاركين في الحلقة الدراسية الإقليمية للمحيط الهادئ، المعقودة في نوميا في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠، دعوا اللجنة الخاصة إلى اقتراح إعلان عقد جديد لإنهاء الاستعمار، ومشيرة إلى أن قرارها ٦٤/١٠٦ الذي أكدت فيه من جديد ضرورة اتخاذ تدابير للقضاء على الاستعمار بحلول عام ٢٠١٠.

١٢ - وفي عام ٢٠١٢، أشار رئيس اللجنة الخاصة، ديفغو مورينجون - بازمينو (إكوادور)، إلى أن:

العقد الدولي الثالث لا يمكن أن يكون "عقدا لإنهاء الاستعمار يذهب هدرا". فلا بد من مجاهدة شبح الاستعمار الذي يقض المضاجع. وواجب اللجنة أن تبحث عن سبيل للمضي قدما بعملية إنهاء الاستعمار، مع مراعاة الحقائق الحالية والآفاق المستقبلية. وأقل ما يتطلبه العقد الدولي الثالث من المجتمع الدولي تقديم الدعم الثابت للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تهيئة ظروف مؤاتية لممارسة الحكم الذاتي على أرض الواقع، على أساس أخذ كل حالة على حدة. وينبغي تمكين الأقاليم لكي تستطيع ممارسة إرادتها فيما يتعلق بالمركز السياسي لكل منها عن طريق القيام بإجراء لتقرير المصير معترف به دوليا، يؤدي في نهاية المطاف إلى رفع الجمعية العامة لأسماء تلك الأقاليم من القائمة^(٢).

١٣ - وتشكل الأفكار والأسس التي يقوم عليها مبدأ الاكتشاف السبب الجذري لإنكار حقوق الإنسان، وبصفة خاصة حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير في القرن الحادي والعشرين. وفي إطار العقد الدولي الثالث، يمكن لدراسة تهندي بمضامين إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية أن تفسح طريق المستقبل أمام الشعوب الأصلية الساعية إلى الحصول على الحريات الأساسية التي حرمت منها عبر التاريخ. وسيكون من المهم أن تتفاعل اللجنة الخاصة مع هيئات الأمم المتحدة المعنية خصيصا بالشعوب الأصلية. ويمكن للجنة أن تتفاعل مع المنتدى الدائم في دوراته السنوية وتقتراح عقد حلقة عمل للخبراء. ويمكن للجنة أيضاً أن تساهم في أي دراسة قد يتقرر إجراؤها.

١٤ - ومن بين الأقاليم الستة عشرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي المدرجة حالياً في القائمة موضوع نظر اللجنة الفعلي، تقع أربعة أقاليم (ساموا الأمريكية، وغوام، وكاليدونيا الجديدة، وتوكيلاو) في المحيط الهادئ. ومن جزر المحيط الهادئ غير المدرجة في القائمة، ولكنها تطلب النظر في إدراجها، بولينيزيا الفرنسية وهاواي. وهناك أيضاً حركات استقلال في بابوا الغربية، إحدى المقاطعات في إندونيسيا. وتجدد الإشارة إلى أن هاواي كانت مدرجة في القائمة سابقاً ولكنها سحبت بعد استفتاء أجري عام ١٩٥٩. غير أن شعب كاناكا ماو، وهم سكان هاواي الأصليون، يعترض على سحب هاواي من القائمة، بالنظر إلى عدم استيفاء معايير الأمم المتحدة للرفع من القائمة بصورة تامة.

(٢) انظر: www.un.org/News/Press/docs/2012/gacol3244.doc.htm.

ثالثاً - المواد ذات الصلة من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية

١٥ - تنص المادة ٣ من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية على أن للشعوب الأصلية الحق في تقرير المصير. وبمقتضى هذا الحق تقرر هذه الشعوب بحرية وضعها السياسي وتسعى بحرية لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتنص المادة ٤ على أن للشعوب الأصلية، في ممارسة حقها في تقرير المصير، الحق في الاستقلال الذاتي أو الحكم الذاتي في المسائل المتصلة بشؤونها الداخلية والمحلية.

١٦ - وتنص المادة ٤، في ضوء المادة ٣، على ما يمكن أن يُعزل به تقديم طلب إلى اللجنة الخاصة بهدف إنهاء الاستعمار. وإضافة إلى ذلك، تنص مواد أخرى على حقوق قرينة لإنهاء الاستعمار من بينها المادة ١١ المتعلقة بحق الشعوب الأصلية في ممارسة تقاليدها وعاداتها الثقافية وإحيائها، بما في ذلك الحق في الحفاظ على مظاهر ثقافتها في الماضي والحاضر والمستقبل وحمايتها وتطويرها. وتؤكد المادة ١٢ حق الشعوب الأصلية في ممارسة تقاليدها وعاداتها وطقوسها الروحية والدينية وتنميتها وتعليمها والجاهرة بها. وتنص المادة ١٤ على حق الشعوب الأصلية في إقامة نظمها ومؤسساتها التعليمية والسيطرة عليها وتوفير التعليم بلغاتها. وتنص المادة ٢٠ على أن للشعوب الأصلية الحق في الاحتفاظ بنظمها أو مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتطويرها.

١٧ - ومن المهم أن المادة ٢٦ تؤكد حق الشعوب الأصلية في الأراضي والأقاليم والموارد التي امتلكتها أو شغلتها بصفة تقليدية، أو التي استخدمتها أو اكتسبتها بطرق أخرى، وتؤكد علاوة على ذلك أن لها الحق في امتلاك الأراضي والأقاليم والموارد التي تحوزها بحكم الملكية التقليدية أو غيرها من أشكال الشغل أو الاستخدام التقليدية، والحق في استخدامها وتنميتها والسيطرة عليها، وكذلك الأراضي والأقاليم والموارد التي اكتسبتها بطرق أخرى.

١٨ - وتنص المادة ٤، استناداً إلى المادة ٣، وبالدمع السياقي الإضافي من المواد ١١ و ١٢ و ١٤ و ٢٠ و ٢٦، على أسباب واضحة لإنهاء الاستعمار. ويمكن للجنة الخاصة أن تدرس إمكانيات العمل مع الشعوب الأصلية من أجل أعمال الحقوق المكرسة في تلك المواد بتناول كل حالة على حدة أو النظر في عقد مؤتمر أو سلسلة من الحلقات الدراسية في منطقة المحيط الهادئ.

رابعا - لحة موجزة عن منطقة المحيط الهادئ

١٩ - تُعرف منطقة المحيط الهادئ بتنوعها وغناها^(٣). فحينما اعتمد أغلب الدول إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في عام ٢٠٠٧، كانت أستراليا ونيوزيلندا من الدول الأربع المخالفة. وكانت ساموا، وهي دولة من منطقة المحيط الهادئ، من ضمن الدول الإحدى عشرة التي امتنعت عن التصويت. وقد تغيرت الآن تلك المواقف، وأعلنت كل من أستراليا ونيوزيلندا وساموا تأييدها للإعلان. ومن بين الدول الأربع والثلاثين التي لم يكن لها حق التصويت، كانت ١٠ دولة من منطقة المحيط الهادئ، وهي: بابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وتوفالو، وتونغا، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وفانواتو، وفيجي، وكيريباس، وناورو. وبالنظر إلى ما عرفته منطقة المحيط الهادئ من استعمار مستشر على نطاق واسع، يمكن القول بأن العدد المرتفع نسبيا لمعارضني اعتماد الإعلان يعبر عن الموقف الاستعماري السائد. ولا تزال دول المحيط الهادئ تحت رحمة قوى إقليمية لما تتلقاه منها من معونة، لذلك فهي تمضي في التعبير عن وجهة النظر الاستعمارية بالوكالة.

٢٠ - وخلال القرن التاسع عشر، خضعت أغلب الأمم في جزر المحيط الهادئ لنطاق من المصالح الأوروبية التجارية والدينية وغيرها. وتنافست الدول الأوروبية فيما بينها ومع مجتمعات الشعوب الأصلية طامحة إلى الظفر بامتيازات، بما في ذلك الاستغلال الدائم للموارد الطبيعية^(٤). وبحلول نهاية القرن التاسع عشر، كانت القوى الأجنبية قد بسطت سيادتها على جميع الأمم تقريبا التي تقطن جزر المحيط الهادئ، حيث أصبحت بعض الأمم الجزرية مجرد ساحة لاستغلال الموارد تحت الإدارة الاستعمارية. وظل يُنظر إلى الدول الجزرية في المحيط الهادئ بنفس النظرة التي كانت لدى من صاغوا مبدأ الاكتشاف، فكان ذلك مبررا لإخضاع الشعوب الأصلية والاستيلاء على ثروات الجزر من الموارد الطبيعية. وترسخت هذه الممارسات في أنشطة البلدان المستعمرة والكنائس والشركات وفق منظور يتزع الصفة الأدمية عن سكان الجزر الأصليين. والأخطر في كل ما شهده ذلك القرن التنافس بين

(٣) ينبغي أن يُفهم مصطلح "المحيط الهادئ" في هذا التقرير بأنه يشمل الدول الست عشرة الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ (أستراليا، وبابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وتوفالو، وتونغا، وجزر سليمان، وجزر كوك، وجزر مارشال، وساموا، وفانواتو، وفيجي، وكيريباس، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناورو، ونيوزيلندا (بما في ذلك توكلو)، ونيوي)، والأقاليم الفرنسية الثلاثة (بولينيزيا الفرنسية، وكاليدونيا الجديدة، وواليس وفوتونا)، وأقاليم الولايات المتحدة (جزر ماريانا الشمالية، وساموا الأمريكية، وغوام)، وتيمور - ليشتي، وإقليم بابوا الغربية في إندونيسيا.

(٤) Ron Crocombe, *Asia in the Pacific Islands: Replacing the West* (Suva, IPS Publications, 2007), p. 211

البلدان للسيطرة على الدول الجزرية في المحيط الهادئ لتأمين مصالح سياسية وعسكرية ومالية. فهذه مشكلة ظلت قائمة إلى يومنا هذا.

خامسا - الاستعمار في المحيط الهادئ

٢١ - بعد أكثر من قرن من الحكم الاستعماري، أدت البصمات التي تركها الاستعمار على السياسة والثقافة والاقتصاد في المحيط الهادئ إلى خليط غير متجانس من النظم العرفية والاستعمارية في الحكم والإدارة. وقد نفذت النظم الاستعمارية في الحكم والتعليم والشعائر الدينية إلى النظم الأصلية وهيمنت عليها، حيث تقف الكثير من لغات الشعوب الأصلية على حافة الزوال.

٢٢ - وعلى العكس مما وقع في مناطق أخرى، لا تسير عملية إنهاء الاستعمار في المحيط الهادئ على نفس النهج الذي أرسته السوابق في آسيا وأفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي. ومما يميز مساعي الاستقلال وجهود إنهاء الاستعمار في منطقة المحيط الهادئ توقيت هذه المساعي والجهود، وحجم الجزر المعنية وموقعها النائي وضعفها الاقتصادي، إلى جانب إصرار القوى الاستعمارية على البقاء دون اكتراث بما تريده الشعوب الأصلية^(٥). وتتيح المنطقة دروسا هامة يتعين الاستفادة منها إذا كان للتطلعات الواردة في قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بإنهاء الاستعمار أن تتحقق. فقد شاركت قوى إمبريالية كثيرة في منطقة المحيط الهادئ على مر القرون، حيث فرقت ثقافات ميلانيزيا وميكرونيزيا وبولينيزيا وفقا لتطلعات الاستيلاء والإدماج. ويمكن للجنة الخاصة والمنتدى الدائم أن يشتركا في رعاية دراسات وحلقات عمل للخبراء قد تكون مفيدة في العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار. ومن شأن مثل هذه الجهود التعاونية أن تتيح بحوثا ذات صلة لأولئك الساعين لإيجاد حلول في المنطقة.

٢٣ - وبسبب التزاعات بين الدول الإمبريالية، شاع تناقل الحكم الاستعماري في المحيط الهادئ. وما حلت نهاية الحرب العالمية الثانية حتى كانت القوى الاستعمارية، متمثلة في إسبانيا وأستراليا وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ونيوزيلندا، قد احتلت جميع بلدان منطقة المحيط الهادئ، عدا تونغغا، وضمتهما إلى مستعمراتها. من قِبَل قوى استعمارية شملت إسبانيا وأستراليا وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ونيوزيلندا. وخضع بعض البلدان في منطقة المحيط الهادئ، مثل

(٥) انظر: B. MacDonald, "Decolonization and beyond: the framework for post-colonial relationships in Oceania", *Journal of Pacific History*, Vol. 21, No. 3-4 (1986), p. 115

بالاو، من احتلال أكثر من مستعمر، حيث حكمتها إسبانيا وألمانيا واليابان، ثم الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة متأخرة.

٢٤ - واحتفظت هولندا بغيينا الجديدة الغربية؛ واحتفظت شيلي بجزيرة إيستر (المعروفة أيضا باسم رابا نوي)؛ واحتفظت المملكة المتحدة ببيتكيرن، وجزر جلبرت وإليس، وفيجي، وجزر سليمان، وبسيطرة غير رسمية على تونغا. وأعلنت فرنسا السيادة على كاليدونيا الجديدة، وبولينيزيا الفرنسية، وواليس وفوتونا. وقامت كل من المملكة المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا بإدارة ناورو^(٦). وشملت أقاليم الولايات المتحدة جزر هاواي، وساموا الأمريكية، وغوام. أما المستعمرات اليابانية السابقة المتمثلة في جزر ماريانا الشمالية، وجزر مارشال، وجزر كارولين، فقد أديرت بوصفها إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية. واحتفظت نيوزيلندا بساموا الغربية، وجزر كوك (المعروفة أيضا باسم راروتونغا)، ونيوي، وتوكيلاو.

٢٥ - واليوم، لا تزال قوى أجنبية تسيطر على أقاليم في المحيط الهادئ، وهذه القوى هي فرنسا التي تحتفظ بالسيطرة على واليس وفوتونا، وكاليدونيا الجديدة، وبولينيزيا الفرنسية؛ والولايات المتحدة التي تحتفظ بالسيطرة على غوام، وهاواي، وساموا الأمريكية. ولا تزال غوام وساموا الأمريكية على قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (التي رُفعت منها هاواي من جانب واحد عندما أصبحت ولاية من الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٥٩). وتحتفظ شيلي بالسيطرة على جزيرة إيستر (رابا نوي)، وتحتفظ نيوزيلندا بالسيطرة على توكيلاو.

٢٦ - ومن الأسباب التي تدعو إلى إجراء دراسات في مسألة إنهاء الاستعمار والسعي بجدية لتحقيق مطلب إنهاء الاستعمار الإنكار المستمر لحقوق الإنسان الأساسية المكرسة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. فعلى سبيل المثال، تُنتهك المادتان ١٠ و ٣٠ باسم الحالة الأمنية العالمية الراهنة. وتشهد غوام تعزيزات عسكرية يمكن أن تدمر النسيج الثقافي لشعب الشامورو الأصلي، وتوجد في هاواي مواقع مقدسة تُستخدم كمرافق لإجراء تدريبات عسكرية بالذخيرة الحية. وكثيرا ما يُنعت سكان جزيرة إيستر (رابا نوي) بالإرهابيين بسبب مطالباتهم السلمية باحترام حقوق الإنسان الواجبة لهم.

(٦) انظر: Robert Aldrich, "The decolonization of the Pacific islands", *Itinerario*, Vol. 24, No. 3-4: (November 2000), pp. 173-191.

سادسا - عملية إنهاء الاستعمار: دراسة حالة

٢٧ - يذهب الرأي إلى أن إنهاء الاستعمار يقع في ثلاثة نماذج: فمن الأمم من نالت استقلالها عن طريق الضغط الداخلي على القوة الاستعمارية (بالاو، وجزر مارشال، وساموا، وفانواتو، وناورو)، وهذا هو النموذج الأول؛ ومنها من فرض عليها الاستقلال من القوة الاستعمارية (بابوا غينيا الجديدة، وتوفالو، وجزر سليمان، وفيجي، وكيريباتي)، وهذا هو النموذج الثاني؛ ومنها من حصلت على الاستقلال واحتفظت بعلاقة دبلوماسية مستمرة مع القوة الاستعمارية (جزر كوك (راروتونغا) ونيوي)، وهذا هو النموذج الثالث^(٧). وبغض النظر عن النموذج، فإن النتيجة النهائية هي إعمال حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير. ومن شأن عقد ندوة أو إجراء دراسة أن يتيح فرصة بالغة الأهمية للإحاطة الجيدة بهذه النماذج.

٢٨ - وفي عام ١٩٦٢، بدأت الخطوات الأولى لإنهاء الاستعمار في العصر الحديث في المحيط الهادئ حينما انسحبت نيوزيلندا من ساموا الغربية. وانسحبت نيوزيلندا من جزر كوك (راروتونغا) في عام ١٩٦٥، ومن نيوي في عام ١٩٧٤، وهما الآن دولتان تتمتعان بالحكم الذاتي في ارتباط حر مع نيوزيلندا. وتتيح لهما هذه العلاقة تحمل المسؤولية الكاملة عن شؤونهما الداخلية، بينما تحتفظ نيوزيلندا، على أساس التشاور، ببعض المسؤولية عن الشؤون الخارجية والدفاع.

٢٩ - وفي عام ١٩٦٨، انسحبت أستراليا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا من ناورو. وغذى السخط في صفوف سكان ناورو عدم الرضا إزاء الحصول على تعويض غير ملائم من أستراليا مقابل استخراج الفوسفات^(٨). وانسحبت أستراليا والمملكة المتحدة من بابوا غينيا الجديدة في عام ١٩٧٥. وانسحبت المملكة المتحدة من فيجي في عام ١٩٧٠، ومن جزر سليمان وتوفالو في عام ١٩٧٨، ومن كيريباس في عام ١٩٧٩، ومن فانواتو، بمعية فرنسا، في عام ١٩٨٠.

٣٠ - وبالنظر إلى تنوع منطقة المحيط الهادئ، تقتصر هذه الدراسة على دراسة الحالات الواردة أدناه، حيث تستعرض الخطوات التي اتخذتها كاليدونيا الجديدة في سعيها إلى نيل الاستقلال، كمثال لإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي موضوع على القائمة لتنظر اللجنة الخاصة في أمره، إضافة إلى المركز القانوني لهاواي وبولينيزيا الفرنسية وبابوا الغربية.

(٧) انظر: Max Quanchi, "End of an epoch: towards decolonization and independence in the Pacific",

.Agora, Vol. 43, No. 4, p. 21

(٨) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠.

كاليدونيا الجديدة

٣١ - تحتفظ فرنسا اليوم بالسيطرة على ثلاثة أقاليم في المحيط الهادئ، هي: واليس وفوتونا، وكاليدونيا الجديدة، وبولينيزيا الفرنسية (أُجريت فيها ١٩٣ تجربة نووية في موروروا وفانغاتوفا بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٩٦). وإذا كان اتفاق نومييا لعام ١٩٩٨ في كاليدونيا الجديدة ونظام الحكم الذاتي لعام ١٩٩٩ في بولينيزيا الفرنسية قد أفضيا إلى انتقال للسلطات من باريس إلى المحيط الهادئ، فإن فرنسا تحتفظ بسيادتها على جزر المحيط الهادئ، وقد أرجأت استفتاءً على الحكم الذاتي في كاليدونيا الجديدة.

٣٢ - وضمت فرنسا كاليدونيا الجديدة في عام ١٨٥٣، وأصبحت من أقاليمها فيما وراء البحار في عام ١٩٥٦. وفي عام ١٩٤٦، وضعتها الأمم المتحدة كاليدونيا الجديدة على قائمة الأقاليم غير المتمتع بالحكم الذاتي. ووفقاً للتعداد الذي أُجري في عام ٢٠٠٩، فإن الكانك، الشعب الأصلي في كاليدونيا الجديدة، يشكل ٤٠,٣ في المائة من مجموع السكان. وقد طالب هذا الشعب على الدوام بالاستقلال عن الحكم الفرنسي.

٣٣ - ووقع الكانك على اتفاقين مع حكومة فرنسا للحصول على الاستقلال. ونال الاتفاق الأول، وهو اتفاق ماتينيون، الموقع في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، تأييد ٨٠ في المائة من السكان الفرنسيين، ونص على إجراء استفتاء على الاستقلال قبل عام ١٩٩٨. ووقع الاتفاق الثاني، وهو اتفاق نومييا، بين جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني وحكومة فرنسا في ٥ أيار/مايو ١٩٩٨. ونص هذا الاتفاق على قدر من الحكم الذاتي لكاليدونيا الجديدة يتم تفعيله على مدى فترة انتقالية تصل إلى ٢٠ عاماً. وهم التغييرات التدريجية التي كان من المتوقع أن يسفر عنها الاتفاق السلطة السياسية والتنظيم السياسي المحليين، وذلك بتمكين الكانك من مشاركة أكبر في الشؤون الداخلية والإقليمية، مع احتفاظ فرنسا بحقوق السيادة، بما في ذلك ممارسة السلطة على الشؤون العسكرية والخارجية. وهذه الترتيبات مماثلة لتلك الجارية بين نيوزيلندا وكل من نيوي وجزر كوك (راروتونغا). ويوجد في صميم العملية التزام يقع على عاتق حكومة فرنسا بتدريب الكانك وبناء قدراتهم. بما يكفل انتقاهم إلى مرحلة يمارسون فيها الحكم قبل إجراء الاستفتاء في عام ٢٠١٤. وكان من المتوقع إنشاء لجنة وطنية لإعداد كاليدونيا الجديدة لتغيير في القيادة.

٣٤ - واتخذت الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين القرار ١٣٠/٦٧، ودعت فيه جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة العمل على إيجاد إطار يكفل تقدم الإقليم سلمياً نحو عملية لتقرير المصير تتاح فيها جميع الخيارات وتُصان فيها حقوق جميع قطاعات السكان، وفقاً لنص وروح اتفاق نومييا الذي يقوم على مبدأ أن لسكان كاليدونيا الجديدة الحق في اختيار

الطريقة التي يتحكمون بها في مصيرهم. ولاحظت الجمعية أنه قد جرى إنشاء لجنة توجيهية معنية بمستقبل مؤسسات كاليدونيا الجديدة وتم تكليفها بإعداد المسائل الأساسية التي سيجري البت فيها عن طريق الاستفتاء، وهي نقل السلطات السيادية والحصول على مركز دولي كامل وتنظيم الانتقال من المواطنة إلى الجنسية. وفي هذا الصدد، رحبت الجمعية العامة بالاتفاقات الخمسة التي وقعتها السلطات الفرنسية وحكومة كاليدونيا الجديدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ من أجل تنظيم عملية نقل الصلاحيات المتعلقة بالتعليم الثانوي اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

٣٥ - وأشارت الجمعية العامة إلى الأحكام ذات الصلة من اتفاق نومييا التي تهدف إلى إيلاء اعتبار أكبر لهوية الكاناك في سياق التنظيم السياسي والاجتماعي لكاليدونيا الجديدة. ولاحظت أن النشيد الوطني الجديد يُعزف مع النشيد الوطني الفرنسي، وأن لجنة المتابعة أوصت في عام ٢٠١٠ برفع العلم الفرنسي مع علم الكاناك في كاليدونيا الجديدة. ولاحظت أيضاً الشواغل التي أعربت عنها مجموعة من الشعوب الأصلية في كاليدونيا الجديدة إزاء نقص تمثيلها في الهيئات الحكومية والاجتماعية للإقليم، وتلك التي أعرب عنها ممثلو الشعوب الأصلية إزاء تدفقات المهاجرين المتواصلة وتأثير التعدين في البيئة.

٣٦ - ورحبت الجمعية العامة بروح التعاون التي تبديها الدول والأقاليم الأخرى في المنطقة تجاه كاليدونيا الجديدة وتجاه تطلعاتها الاقتصادية والسياسية وزيادة مشاركتها في الشؤون الإقليمية والدولية. وقررت الجمعية أن تبقى العملية الجارية في كاليدونيا الجديدة، نتيجة توقيع اتفاق نومييا، قيد الاستعراض المستمر.

٣٧ - وفي عام ٢٠١٠، لاحظ رئيس اللجنة الخاصة، دوناتوس سنت إيمي، أن الأقاليم الصغيرة إذا قررت أن من مصلحتها أن تظل على ارتباط بمستعمرها، ينبغي احترام هذا القرار. ولاحظ، من جهة أخرى، أن كثيراً من المجموعات أو الأقاليم الأصغر حجماً لا يمنعها حجمها من السعي لنيل الاستقلال. وقال إن الأمر ليس مسألة استقلال فقط، وإنما الأمر أيضاً نوع العلاقة التي يُراد إقامتها مع الدولة القائمة بالإدارة بهدف الإبقاء على الثقافة الأصلية والحفاظ عليها^(٩).

٣٨ - إن الطريق نحو تقرير المصير طويل وشاق بالنسبة للشعوب الأصلية في كاليدونيا الجديدة. وبالرغم من الصعوبات، فإن العملية الرامية إلى إعمال الحق الأساسي في تقرير المصير تسير بثبات. وسيكون من غير الحكمة أن توقف اللجنة الخاصة دعمها. وقد اتبعت

(٩) انظر: Radio New Zealand, "UN decolonisation talks to open in New Caledonia", 16 May 2010

.Available from www.rnzi.com/pages/news.php?op=read&id=53568

الشعوب الأصلية من جانبها نهجا يقوم على الوسائل السلمية في مواجهة الأعمال الانتقامية العنيفة بغية التوصل إلى حل يحترم سيادة القانون. ومن المهم أن تُدرج في العمليات المقبلة لاستعراض جهود إنهاء الاستعمار في منطقة المحيط الهادئ مسألة اتباع نهج سلمي، بالنظر إلى أن الكثير من قوى الكانكا المكافحة في سبيل الحريات الأساسية ظلت تواجه بأعمال انتقامية بسبب دعاوى تقوم على مبدأ الاكتشاف. ولم يتغير هذا الموقف في نهاية المطاف سوى حينما حاز قادتهم السياسيون، مثل جان - ماري تجيباو، مواقع بارزة في الكنيسة.

بولينيزيا الفرنسية

٣٩ - بولينيزيا الفرنسية (وتُعرف أيضاً باسم تي أو ماوهي) عبارة عن خمس سلاسل جزرية ممتدة على مساحة مليون ميل مربع من المحيط، وهي جزر المجتمع أو جزر سوسايتي (المقسمة إلى جزر المهاب أو جزر ويندوارد والجزر المحجوبة أو جزر ليوارد)، وجزر ماركيز، وأرخيبيل تواموتو، والجزر الجنوبية، وجزر غامبييه. ويقطن معظم السكان في جزر المهاب، وهي عبارة عن سلسلة تضم الجزيرتين الأكثر اكتظاظاً بالسكان، وهما تاهيتي وموريا^(١٠). وغالبية سكان بولينيزيا الفرنسية من السكان الأصليين الذين يمثلون نسبة ٦٦ في المائة. ويمثل الأوروبيون (ومعظمهم من الفرنسيين) نسبة ١٢ في المائة، وتمثل المجموعات العرقية الأخرى نسبة ٢٢ في المائة^(١١).

٤٠ - في عام ١٨٤٢، أعلنت فرنسا تاهيتي وجزر ماركيز محمية فرنسية. وفي عام ١٨٨٠، أبرمت فرنسا اتفاقاً مع ابن الملكة وولي العهد، بوماري الخامس، لشراء تلك الجزر، لتتحول بذلك المحمية إلى مستعمرة معترف بها رسمياً. وفي عام ١٩٥٨، غيرت فرنسا صفة المستعمرة إلى إقليم من أقاليم ما وراء البحار.

٤١ - وتوجد لدى بولينيزيا الفرنسية حكومة إقليمية كاملة خاصة بها، لها رئيس وجمعية تشريعية إقليمية تضم ممثلين من جميع أنحاء الجزر. وتشغل بولينيزيا الفرنسية، بوصفها جزءاً من فرنسا، مقعدين في الجمعية الوطنية الفرنسية ويُنتخب منها ممثل واحد في مجلس الشيوخ الفرنسي. ورغم أن هذه المبادرة تعد خطوة مثالية نحو الاستقلال الذاتي، فإن حكومة فرنسا، التي يمثلها مفوض سام في هايتي، لا تزال تمسك بزمام الأمور فيما يخص قضايا من قبيل إنفاذ القانون والملكية والحقوق المدنية^(١٠). وخلال انتخابات أُجريت في الآونة الأخيرة، شكّل الائتلاف التقدمي المؤيد للاستقلال، بقيادة أوسكار تيمارو، المنتمي إلى حزب الاتحاد من

(١٠) انظر: Casey Recupero, "Tentative steps in Tahiti", Cultural Survival Quarterly, vol. 24, No. 1 (2000). Available from www.culturalsurvival.org/ourpublications/csq/article/tentative-steps-tahiti

(١١) انظر: Makiko Kuwahara, *Tattoo: An Anthropology* (Oxford, Berg, 2005), p. 29.

أجل الديمقراطية، حكومة تملك أغلبية بفارق مقعد واحد في البرلمان المكوّن من ٥٧ مقعداً بعد فوزه على حزب الاتحاد الشعبي المحافظ الذي يقوده غاستون فلوس. وقد عزز هذا الفوز موقف مؤيدي الاستقلال.

٤٢ - وفي عام ١٩٤٦، رفعت حكومة فرنسا بولنيزيا الفرنسية من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ويعمل حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية حالياً على اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة إدراج بولنيزيا الفرنسية في القائمة التي تنتظر فيها اللجنة الخاصة. ويحظى هذا المسعى بتأييد قوي من قبل مؤتمر كنائس منطقة المحيط الهادئ والرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية وحركة عدم الانحياز وجماعة الطلبة الميلانيزية ومجلس الكنائس العالمي.

٤٣ - ويطلب حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية، في سعيه إلى نيل الحق في تقرير المصير والاستقلال، إلى الجمعية العامة أن تؤيد إعادة إدراج بولنيزيا الفرنسية في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وثمة مسوغات دامغة لإعادة الإدراج، وهي: أن بولنيزيا الفرنسية استوفت المعايير المنصوص عليها في قرار الجمعية العام ١٥٤١ (د-١٥)؛ وأنها كانت مدرجة أصلاً في القائمة؛ وأن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، ولا سيما الفقرة ٣ منه، يدعم الحق في تقرير المصير. واعتبر منتدى آسيا والمحيط الهادئ، الذي عقدته في تاهيتي، في ٥ و ٦ تموز/يوليه ٢٠١٢، الحكومة الإقليمية بالتعاون مع نادي مدريد، أن ثمة حاجة إلى إجراء مزيد من البحوث بشأن إنهاء الاستعمار في تاهيتي والمنطقة وإلى بذل ما ينبغي من جهود لتحقيق ذلك في المستقبل.

هاواي

٤٤ - عرفت هاواي استعماراً تنوعت أشكاله وتباينت، بدءاً بالاستعمار البريطاني، مروراً بالهجرة الأوروبية الأمريكية والهجرة الآسيوية، وانتهاءً بالإطاحة بنظام الحكم الملكي في هاواي وقبولها ضمن الولايات المتحدة بوصفها إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي، ثم بعد ذلك بوصفها ولاية. وعلى الرغم من هذا السجل التاريخي المتباين، فإن السعي نحو نيل هاواي استقلالها لا يزال مستمراً حتى اليوم من خلال جماعات عديدة. ومهما اختلفت طبيعة الجماعات الداعية إلى الاستقلال، فإنها تسعى إلى تحقيق نفس الهدف، ألا وهو حصول هاواي على الحكم الذاتي وتقرير المصير بوصفها أمة مستقلة أو من خلال حصولها على حق شبيه بحق السيادة القبلية المعمول به في الولايات المتحدة. وثمة اتفاق أيضاً على اتباع نهج تدريجي في ذلك، اعترافاً بالعلاقات الاقتصادية الوثيقة التي تربط هاواي بالولايات المتحدة.

٤٥ - وعلى غرار بولنيزيا الفرنسية، كانت هاواي مدرجة أول الأمر في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إلى أن رفعت منها من طرف واحد عندما أصبحت ولاية في عام

١٩٥٩. ومن المعروف أن وليام ج. كلينتون، الرئيس آنذاك، قدم في عام ١٩٩٣ اعتذاراً باسم الولايات المتحدة لدور حكومتها في الإطاحة بنظام الحكم الملكي في هاواي. ويُقترح اتخاذ هذا الاعتذار أساساً لاستئناف الحوار بين الحكومة والحركات المطالبة باستقلال هاواي، مع التركيز على القواسم المشتركة مثل الحكم الذاتي وتقرير المصير. ورغم أن هذه الشروط يمكن أن تتحقق بوسائل شتى، فإنه لا بد من استهلال حوار مفتوح وهادف. فهاواي توفر دروساً للولايات المتحدة فيما يتعلق بمسؤوليتها تجاه الشعوب الأصلية. فضلاً عن أن الشروط التي وضعتها المنظمة نفسها لم تستوف عندما تم تغيير وضع شعب هاواي وحالته. ويمكن أن تكون القضايا الناشئة فيما يتصل بالالتزامات الأخلاقية والقانونية ذات قيمة في إطار العقد الدولي الثالث لإنهاء الاستعمار.

بابوا الغربية

٤٦ - تناضل الشعوب الأصلية في بابوا الغربية كي تنال حقها في تقرير المصير والاستقلال. ومما يزيد من إلحاح الحاجة الماسة إلى معالجة قضية هذه الشعوب، التقارير التي تفيد بوقوع أعمال عنف، على نحو ما ورد في تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في تموز/يوليه ٢٠١٢ (A/HRC/21/7).

٤٧ - ويرى أكهيسا ماتسونو، وهو أستاذ متخصص في الشؤون الإندونيسية في كلية أوساكا للسياسات العامة الدولية، أنما يحدث في بابوا الغربية يصل إلى مستوى الإبادة الجماعية، من الناحيتين المادية والثقافية على حد سواء. وذكر ماتسونو أنه يمكن وصف ما يقع، على أقل تقدير، بأنه جريمة ضد الإنسانية من حيث إفناء السكان المدنيين إفناءً منهجياً ومعمداً وواسع النطاق وبصورة مستمرة^(١٢).

٤٨ - وفي المظالم الجاري ارتكابها أسباب إضافية تسوغ تأييد المطالب المناهضة بالاستقلال، وهي مطالب تستمد جذورها من تاريخ حافل بالجور. فقد بدأ الاستعمار في عام ١٨٢٨ بسيطرة الهولنديين على المنطقة. وفي عام ١٩٤٤، أُنفق على إدراج إدارة غينيا الجديدة الغربية (غينيا الجديدة الهولندية) في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٤٩ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٦١، أُجريت انتخابات في الإقليم. ومع ذلك، وقعت جمهورية إندونيسيا ومملكة هولندا في آب/أغسطس ١٩٦٢ على اتفاق بشأن غينيا الجديدة

(١٢) انظر: Marni Cordell, "Does West Papua have a publicity problem?", 3 March 2011. Available from <http://newmatilda.com/2011/03/03/does-west-papua-have-publicity-problem>

الغربية (إيريان الغربية) يقضي بتسليم غينيا الجديدة الغربية إلى إندونيسيا. وهو ما أحر لسبع سنوات تقديم الطلب إلى اللجنة الخاصة.

٥٠ - وثمة مسوغات واضحة تدعو الجمعية العامة إلى تأييد إعادة إدراج بابوا الغربية في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. أولها أن بابوا الغربية تستوفي المعايير المنصوص عليها في القرار ١٥٤١ (د-١٥). وثانيها أنها كانت مدرجة أصلا في القائمة. وثالثها أن الحق في تقرير المصير منصوص عليه في الفقرة ٣ من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

٥١ - وبالنظر إلى انتهاكات حقوق الإنسان، يوصى بالبت في هذه المسألة على وجه السرعة. فأمام حجم ما يُرتكب من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، مثل القتل والتمييز الدائم، لا بد من اتخاذ إجراءات. وإن الشعوب الأصلية في بابوا الغربية لا يمكنها حتى أن ترفع علمها أو تنظم تجمعات كبيرة العدد دون التعرض لأعمال انتقامية تنتهك فيها العديد من حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان. وقد يوفر الإعلان سبيلا يؤدي إلى المصالحة في العديد من الأمثلة المعروضة في هذه الدراسة.

سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٥٢ - لا جدال في أن الاستعمار مؤذ لأمم جزر المحيط الهادئ، وأن للشعوب الأصلية الحق في تقرير مصيرها وأن إنهاء الاستعمار في منطقة المحيط الهادئ موضوع إشكالي. ورغم العقد الدولي الثالث لإنهاء الاستعمار، لا تزال جزر في المحيط الهادئ تسعى لنيل الاستقلال من مستعمراتها.

٥٣ - فكاليدونيا الجديدة وبولينيزيا الفرنسية وهاواي وبابوا الغربية تسعى جميعها إلى التمتع بحق تقرير المصير. ومرت جميعها بعملية صعبة ولا يزال العديد منها يتعرض لانتهاكات غير مقبولة لحقوق الإنسان تزيد من صعوبة هذه العملية. ورغم هذه المشاكل، فإن عملية السعي لإنهاء الاستعمار جارية من خلال اللجنة الخاصة. ونظرا إلى أهمية العملية التي كُلفت بها اللجنة، يوصى بمواصلة توفير التمويل الكافي.

٥٤ - وبالنظر إلى المشاكل المواجهة، يُقترح كذلك أن تنظر وكالة من وكالات الأمم المتحدة المعنية في عقد اجتماع لفريق من الخبراء بشأن إنهاء الاستعمار في منطقة المحيط الهادئ ليعمل جنبا إلى جنب مع اللجنة الخاصة على تقييم طلبات نيل الاستقلال.